

باعتبارها حيث لا يقع جزء من الجزء لظهور الانفصال
 فتولنا هذا الشيء اما انسان او قرد او ناطق فانه كل واحد
 من الانسان والناطق لا يقع جزء للانفصال مرتين لانه
 لا يعاند الا القرد بخلاف المثال المشهور فان كل واحد
 من اجزائه الملاذ اعني الزايد والناقص والمساوي
 يعاند الاخرين فيقع كل جزء من اجزائه جزاء للانفصال
 كما يقال العدم اما زائد او ناقص او مساوي والعدو اما
 زائد او مساوي والعدو اما ناقص او زائد والعدو اما
 ناقص او مساوي والعدو اما مساوي او زائد والعدو اما
 مساوي او ناقص او مساوي اذ المعتبر الانفصال بين كل
 جزئين فان كان المراد جزاءه مطلقا فهو غير مسلم لا يترك
 فيها اعتبار الانفصال الحقيقي بين كل جزئين للخال
 الذي ذكره الشر وان كان المراد جزاء تركيب المنفصلة
 الحقيقية من اكثر من جزئين اذ المعتبر الانفصال
 الحقيقي بين كل جزئين فهذه القاعدة غير القاعدة
 الاولى والمنتزعة بين القاعدتين حقيقة الثانية و
 الاولى تعسف على طريق الاختصاص اذ يترك بعض
 الاحكام يقال اختصاصه اذ اترك بعضه واورد بعض
 وان شئ دون شئ والافتقار على المطلقات
 اي ترك كل الوجهات يقال اقتصر ملته اذ الابات في
 ما يتجاوز فيكون معدول الاختصار ترك البعض
 ومعدول الاختصار ترك الكل فان نقض الشيء
 وعدوله ان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الابات

التناقض

يؤيد

باعتبارها حيث لا يقع جزء من الجزء لظهور الانفصال
 فتولنا هذا الشيء اما انسان او قرد او ناطق فانه كل واحد
 من الانسان والناطق لا يقع جزء للانفصال مرتين لانه
 لا يعاند الا القرد بخلاف المثال المشهور فان كل واحد
 من اجزائه الملاذ اعني الزايد والناطق والمساوي
 يعاند الاخرين فيقع كل جزء من اجزائه جزاء للانفصال
 كما يقال العدم اما زائد او ناقص او مساوي والعدو اما
 زائد او مساوي والعدو اما ناقص او زائد والعدو اما
 ناقص او مساوي والعدو اما مساوي او زائد والعدو اما
 مساوي او ناقص او مساوي اذ المعتبر الانفصال بين كل
 جزئين فان كان المراد جزاءه مطلقا فهو غير مسلم لا يترك
 فيها اعتبار الانفصال الحقيقي بين كل جزئين للخال
 الذي ذكره الشر وان كان المراد جزاء تركيب المنفصلة
 الحقيقية من اكثر من جزئين اذ المعتبر الانفصال
 الحقيقي بين كل جزئين فهذه القاعدة غير القاعدة
 الاولى والمنتزعة بين القاعدتين حقيقة الثانية و
 الاولى تعسف على طريق الاختصاص اذ يترك بعض
 الاحكام يقال اختصاصه اذ اترك بعضه واورد بعض
 وان شئ دون شئ والافتقار على المطلقات
 اي ترك كل الوجهات يقال اقتصر ملته اذ الابات في
 ما يتجاوز فيكون معدول الاختصار ترك البعض
 ومعدول الاختصار ترك الكل فان نقض الشيء
 وعدوله ان الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الابات



شريدان الشى وعدوله كالكتابة واللاكتابة لما لا امتزج
 يكون في كل واحد منهما اثبات واذ المركن فيهما اثبات
 يكونان مرفوعين واذ اكانا مرفوعين لا يكونان متناقضين
 لانه يجب ان يكون احد المنقضي مرفوعا والاخر
 مرفوعا وقرنا كلاهما مرفوع فلا تناقض فقد ولكن
 لما قيل ان يقول في قوله فان نقض الشيء سلمه
 لا يرد له تطر لا يجوز ان يكون ذلك الشيء هو
 المنصور والمنقضي في المنصورات فهو العدو ولا
 السلب لان السلب مضمون تناقض التام
 فان نقض الكتابة اللاكتابة ونقض انه كانت ليس كانت
 فكان علمته ان يقول فان نقضه الاجاب هو
 السلب لا العدو والحقيق في هذا المقام ان
 يقال ان نقض الشيء رفع ذلك الشيء كما صرحوا
 به فان كان ذلك الشيء اجابا يسمى رفع ذلك الاجاب
 سلبا وان كان ذلك الشيء منقورا يسمى رفعه عدولا
 فكان ان الاجاب والسلب لا اجتماع ولا يرتفعان كذلك
 الثبوت والعدول لا اجتماع ولا يرتفعان فانه لا يوجد
 في الموجودين شئ يتعسف بالكتابة واللاكتابة معا ولا
 شئ لا يتعسف باحدهما كما انه لا يوجد اثنان يحكم ذهنة
 بان شيئا كانت وليس كانت معا وحكم انه ليس كانت
 وليس ليس كانت كما قالوا من ان النقيض والاجابات
 لا اجتماع ولا يرتفعان فيكون الناقض في المنصورات
 ترجعا الى الاتصاف في وفي التبعديات الى حكمه كما حكم

ان هذا هو معنى هذا
 او هذا معنى هذا

اي ان نقضه ان يكون اذ اكان
 ساخبا من غير حمله عليه ولا
 اي خلافا لما في كلامه
 من ان يرتفعان معا
 اي صاحب ذهن

اي الوجود
 الذي هو
 والوجود
 الخارجي